

مع وجود امتيازات العاصمة الاقتصادية

البصرة تتوقع وصول صادراتها النفطية إلى 10 ملايين برميل يوميا

□ بغداد - البصرة /المدى



توقع رئيس لجنة النفط والغاز في مجلس محافظة البصرة فريد خالد الأيوبي أن تصل صادرات النفط الخام من حقول البصرة إلى عشرة ملايين برميل يوميا عام ٢٠١٦ مع وجود الشركات المستثمرة للحقول في البصرة.

وقال الأيوبي بحسب (الفرات نيوز) ان البصرة تمتلك كميات هائلة من النفط الأمر الذي يؤهلها لأن تكون منتجة لكميات كبيرة من المشتقات النفطية والنفط وقد تصل إلى (١٠) ملايين برميل يوميا بحلول عام ٢٠١٦. وأضاف ان "هذه الكميات الكبيرة للنفط ستجعل العراق من بين الدول الكبرى

والعظمى في إنتاج النفط وهذا سيسهم في تطوير محافظة البصرة والعراق بشكل عام". يذكر أن معظم صادرات النفط الذي يشكل المورد الأساس للموازنة المالية للبلاد، تنتج في محافظة البصرة غير أنها تعاني من نقص حاد في الخدمات فضلا عن تفشي البطالة والفقر في صفوف ابنائها.

وفي خصوص ملف البصرة عاصمة العراق الاقتصادية اشار عضو لجنة النفط والطاقة البرلمانية فرات الشرع بحسب (البيغدادية نيوز) ان عددا من نواب محافظة البصرة اخذوا على عاتقهم تبني مشروع البصرة عاصمة

العراق الاقتصادية، وتقديمه الى هيئة الرئاسة البرلمانية، التي أبدت موافقتها المبدئية على المشروع، معربا عن امله، اندراج المشروع في جدول اعمال الاجتماعات البرلمانية القادمة " مؤكداً أن البصرة بامتيازاتها الجغرافية والاقتصادية، تؤهلها ان تكون عاصمة اقتصادية للعراق، على غرار العواصم الاقتصادية العالمية، مثل دبي، ويومباي. وأضاف الشرع: ان البصرة ستكون حجر الزاوية، في النهوض بالواقع الاقتصادي العراقي، عن طريق الاستثمار، ورفع القدرة الشرائية للمواطن العراقي. وتجدر الإشارة الى

أن مؤتمراً اقتصادياً عقد في محافظة البصرة، تحت عنوان رفع المستوى الاقتصادي للعراق، لاختيار البصرة عاصمة اقتصادية للعراق حيث وصف القائمون على المؤتمر " بالناجح وبامتياز"، من خلال حضور شخصيات تكنوقراطية، وبرلمانية، وقانونية، وطبيعة المقترحات التي طرحت فيه. ويُعد مشروع البصرة العاصمة الاقتصادية بوابه خير على العراق على اعتبارها مناطق خصبة للتبادل التجاري، بالإضافة الى موقعها الاستراتيجي الذي يربط الشرق والغرب بالموانئ العراقية، واختياره كان مبنياً على أسس

علمية، حيث ان قانون البصرة عاصمة العراق الاقتصادية مستنبط من كل القوانين الاقتصادية الكبرى في العالم واهميته ينسجم مع واقع العراق، وسيعطي صلاحيات كبيرة للمحافظة، وستكون البصرة اداة للاستقطاب والاستثمار في العراق، وستكون بوابة لفتح الاستثمار العالمي، وسيتمكن البصرة في القيام بترميم البنى التحتية وبناء امانة عامة لها بحيث تكون لها صلاحيات، وستفتح اسواق حرة كبيرة على المناطق الحدودية، بحيث تكون منطقة للتبادل التجاري بين العراق والبلدان الاخرى.

مطالبة بنشر لجان رقابية لمتابعة الأسعار في رمضان

□ بغداد /المدى

التجار".

ودعا المرعي إلى تنفيذ خطة تفتيشية شاملة تتضمن جولات ميدانية على الأسواق مع حلول شهر رمضان المبارك وبالتعاون مع الجهات المعنية بالدولة كافة مثل وزارة التجارة والجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية وأي مؤسسة حكومية معنية بالأمر. وطالب النائب برصد أسعار السلع التي يزداد الطلب عليها في الأسواق المحلية في شهر رمضان المبارك ووضعها في جداول ومقارنتها باستمرار في كل عام لوضع تسعيرة ثابتة للمواد بإشراف ومراقبة الجهات المختصة.

طالب عضو اللجنة الاقتصادية البرلمانية الوزارات بنشر لجان رقابية لمتابعة الأسعار خلال شهر رمضان الذي بدأ أمس في عموم العراق.

وقال النائب حسين المرعي في تصريح صحفي إن "الجميع يعلم مع قرب شهر رمضان المبارك وفي أيامه الأولى ترتفع الأسعار بشكل كبير وملحوظ ولا توجد أية متابعة من قبل الوزارات والأجهزة المعنية لهذا الارتفاع وبذلك يصبح المواطن ضحية جشع بعض

دعوة لدمج وزارتي التجارة والصناعة

□ بغداد /المدى

عن البطاقة التموينية وأجابوا بأنه لا زال الكثير من المواد مضي عليها أكثر من شهور ولم تصل الى المواطن، بل ان المواطن لا يعلم متى يستلمها أو لا، ويعتمد بشكل مباشر على الشراء من السوق المحلية، كاشفا ان البعض من المواد التي توزع في البطاقة التموينية رديئة ولا تصلح للاستهلاك البشري.

مؤسسة مع بقاء الملاك نفسه والتخصيصات، مشيراً الى انه "لا يمكن ان يتحقق اي انجاز في حال بقاء وزارة التجارة مسؤولة عن البطاقة التموينية". وتابع: لا يوجد حل لمشكلة البطاقة التموينية من حيث وصولها الى المواطن في الوقت المناسب، موضحاً انه استفسر في اكثر من محافظة

دعا عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار البرلمانية عبد الحسين ريسان الى دمج وزارة التجارة بوزارة الصناعة وازاد ريسان انه" بعد هذا الدمج سيتم عزل الشركات المسؤولة عن تأمين المواد الغذائية للبطاقة التموينية الى هيئة او

الكهرباء توقع عقداً مع شركة إيطالية

□ بغداد /المدى

لتنفيذ العقد تبلغ ٦١٦ ألف يورو، وبفترة انجاز أمدها ٣٩ أسبوعاً. وفي سياق متصل أكد المدرس أن "الوزارة تسعى لتحقيق العدالة في توزيع الطاقة الكهربائية مع مراعاة خصوصية المناطق سواء كانت سكنية أم صناعية أم زراعية"، مشيراً إلى أن "الوزارة منحت افضية التاجي والطارمية وأبو غريب في بغداد طاقة إضافية لتصل ساعات التجهيز اليومية فيها إلى ١٣ ساعة خارج فترات حمل الذروة". وخصص مجلس الوزراء في الثالث من تموز الحالي ترليون دينار لمشاريع وزارة الكهرباء ضمن الموازنة التكميلية التي اقترها ضمن العام الحالي ٢٠١٢ والبالغة أكثر من عشرة ترليون دينار.

وقعت وزارة الكهرباء عقداً مع إحدى الشركات الإيطالية لتجهيزها بملحقات أسلاك خطوط بكلفة إجمالية تبلغ أكثر من ٦٠٠ ألف يورو، فيما أكدت أنها منحت افضية التاجي والطارمية وأبوغريب في بغداد طاقة إضافية لتصل قدرة التجهيز اليومية فيها إلى ١٣ ساعة. وقال المتحدث باسم وزارة الكهرباء مصعب المدرس في بيان صحفي اطلعت عليه المدى: إن الوزارة وقعت عقداً مع شركة نوكفا الإيطالية لتجهيزها بملحقات أسلاك خط فلوحة. رمادي (٢+١)، ١٣٢ كي في"، مبيناً أن "الكلفة الإجمالية

دائرة صحة بغداد / الرصافة

((اعلان مناقصة تأهيل وتجهيز مختبرات طبية))

تعلن دائرة صحة بغداد الرصافة/ شعبة العقود اعلان المناقصة رقم (١٢) لسنة ٢٠١٢ والخاصة تأهيل وتجهيز المختبرات التابعة لها والموجودة في (مستشفى الشهيد الصدر العام - مستشفى الإمام علي (ع) - مستشفى ابن النفيس) ومن تخصيصات الموازنة الجارية للشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية (كمياديا) فعلى الراغبين بالاشتراك في المناقصة من الشركات والمكاتب العراقية والأجنبية من ذوي الاختصاص تقديم عطاءاتهم وفق الشروط والمواصفات التي يمكن الحصول عليها من مركز الدائرة/ سكرتارية لجنة العطاءات الكائن في باب المعظم لغرض شراء مستندات المناقصة لقاء مبلغ قدره (٥٠٠.٠٠٠) خمسون ألف دينار غير قابلة للرد على أن تقدم العروض داخل ظرف مغلق ومختوم مع تثبيت العنوان الكامل على العطاء وتودع في صندوق العطاءات علماً إن آخر موعد لقبول العطاءات هو نهاية الدوام الرسمي من يوم الأحد المصادف ٢٠١٢/٨/٥.

المدير العام

Email:dhb_russafa@yahoo.com

Email:dh_russafa@yahoo.com